ذهبت فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لانه ليس له حالة يلتحق بها اذ لم يستعمل
نكرة بخلاف اخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو سحر المعين اي المراد
به وقت بعينه فانه بلازم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف ايضا للعدل والعلمية
اما العدل فعن مصاحبة الالف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة ان يعرف بالطريق
التي يعرف بها النكرات وهو ال فعدل به عن ذلك الى ان عرفوه بغير تلك الطريق
وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشبه
لتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير اداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت
المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه في معنى السحر وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف
ال وقيل انه منصرف وانما لم ينون لنية ال والاصل السحر وعليه السهيلي وقيل
لنية الاضافة اذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف
التعريف كان امس بني على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الافاضل ناصر المطرزي
وابن الطراوة ونصره ابو حيان فقال الفرق بين سحر وامس عندي عسر قال وقد
رد على صدر الافاضل بانه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر اولى به لان فتحة النصب
توهم الاعراب وكان يجتنب كما اجتنب توهم الاعراب في قبل وبعد والمنادى المبني
وهذا الرد ليس بشي لان سحر يدخله الحركات كلها اذا لم يكن معرفة وكانت الفتحة
اولى به في البنا لان الكسر انما يكون لالتقا الساكنين وقد انتفى هنا ففتح تخفيفا
وتبعا لحركة ما قبله للمناسبة قال وما ذكره الجمهور من انه عدل عن الالف واللام
مشكل لانه يشعر بانه تضمن تعريفها لان معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول الا ترى
ان عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين وفسق
تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان كذلك فكيف يكون سحر
على معنى ما فيه الالف واللام ويكون علما وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فكذلك
لا يجامع ما هو في معنى تعريفه ما عدل عنها انتهى وعلى الاول لو سمي به صرف وفاقا اما سحر غير
المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفا باللام والاضافة الخامس
فعال علم المونث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح اعلام للنسوة وسكاب لفرس
وعرار لبقرة وظفار لبلد عند بني تميم فانهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل
عن فاعلة هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد الى ان المانع له العلمية والتانيث
كزينب وامثاله فلا يكون معدولا قال ابو حيان والظاهر الاول لان حذام ونحوها
على راي المبرد تكون مرتجلة لا اصل لها في النكرات والغالب على الاعلام ان
تكون منقولة وهي التي لها اصل في النكرات عدلت عنه اذ صيرت اعلاما وعلى
الاول لو نكر صرف ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع اتفاقا على ما كان ثابتا
لفظا العدل والصرف لزوال بعضه وزوال التانيث بالتسمية اما كان مونثا
بارادة ما عدل عنه وهو زانية اما الحجازيون فان باب حذام عندهم مبني على
الكسر اجرائه مجرى فعال الواقع موقع الامر كنزال لشبهه به في الوزن والعدل

والتعريف

والتعريف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التانيث في المعدول عنه وقال
المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف والتانيث والعدل كما تقدم
في البنا واكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما اخره را كسفار اسم ما وحضار اسم كوكب
يبنونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما اخره را لان من مذهبهم الامالة
وانما يتوصلون اليها بكسر الرا ولو رفعوا او نصبوا لم يتوصلوا اليها وبعضهم يعربه
ايضا على اصله في حذام قال الاعشى فجمع بين اللغتين • ومر دهر على وبار •
فهلكت جهرة وبار • فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب الاخرى لانها اتت في القصيدة
مرفوعة قيل ويحتمل ان يكون الثاني فعلا ماضيا مسندا للجماعة واتفق الحجازيون
والتميميون وساير العرب على بنا فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا وما خذه
السماع كفجار وحماد ويسار قال فقلت امكثي حتى يسار لعلنا • وقال تحملت بره
واحتملت فجار وترك امساس وخاطر لا تفوه الخيل تعدو وابا لصعيد براد او صفة
جارية مجرى الاعلام وما خذها ايضا السماع نحو حلاق للمنية • وصراب للحرب وحناذ
للشمس وازام للسنة الشديدة وصمام للداهية او ملازمة للنداء نحو يا فساق
ويا خباث وفي قياس هذه خلاف ياتي اما امر نحو نزال وتراك ودراك وحذار
وفي قياسها ايضا خلاف ياتي وبنو اسد تبني هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا
وكل هذه الانواع معدولة عن مونث اما المصدر فمعدول عن مصدر مونث معرفة
وان لم يستعمل في الاسم واما الصفة فلعلها تقع وصف مونث غلب فصار اسما كالنابغة
واما الامر فقال المبرد انه معدول عن مصدر مونث معرفة لا لاولي وهو الصحيح
وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل ولو سمي ببعض هذه الانواع مونث جاز فيه
الاعراب ممنوعا والبنا كباب حذام او مذكر فاقوال احدها يصرف كصباح ونحوه من
المذكر اذا سمي به والثاني يمنع كعناق ونحوه من المونث اذا سمي به وهو المشهور والثالث
يبنى كحذام وعليه ابن بابشاذ ص وكونه صفة على فعلان ذا فعلى وقيل فاقد
فعلانة فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلته المنع شبه الزيادتين بالفي التانيث
وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونهما زايدتين لا تلحقهما الها فان
ابدلت النون همزا منعا صرف ش الرابعة كونه صفة في اخره الف ونون
زايدتين بشرط ان يكون مونثه على فعلى كسكران وسكرى وريان وريا وقيل الشرط
ان لا يكون مونثه على فعلانة سوا وجد له مونث على فعلى ام لا ويبنى على الخلاف
الا في له الزم المذكر كرحمان ولحيان لكبير اللحية على الاول يصرف لفقد فعلى فيه
اذ لا مونث له وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر قال ابو حيان والصحيح
فيه الصرف لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب الحمل
به ووجه مقابله ان الغالب فيما وجد فعلان من الصفة منع فكان الحمل عليه
اولى الثانية علة منع الالف والنون على الاول شبههما بالفي التانيث في عدم قبول
ها التانيث وقيل كون النون التي بعد الالف مبدلة من الهمزة المبدلة من الف التانيث

Copyright © King Saud University